

حقوقنا

توجيهات للمعلمين





مقدمة

حقوق الإنسان عالمية ومنتساوية للجميع. ينص الإعلان العالمي لحقوق الإنسان على أن التعليم ينبغي أن يركز على التنمية الكاملة لشخصية الإنسان وعلى تعزيز احترام حقوق الإنسان والحريات الأساس. خلال العقد الماضي أصبح تعليم حقوق الإنسان نقطة محورية في النقاش على المستوى النظري و البحث و الممارسة. على هذا الأساس أكدت منظمة الأمن والتعاون الدولي في أوروبا، في ديسمبر 2003 على ضرورة تعليم حقوق الإنسان، مع التركيز على جيل الشباب في إستراتيجيتها لمواجهة تهديدات الأمن و الاستقرار في القرن الواحد و العشرين. تم تنفيذ البرنامج العالمي لتعليم حقوق الإنسان منذ عام 2005 و تم تبنيه من قبل الأمم المتحدة. كما أعلن مجلس أوروبا عام 2005 ليكون العام الأوروبي للمواطنة من خلال التعليم، وقدم الاتحاد الأوروبي في سنة 2007، الآلية الأوروبية للديمقراطية وحقوق الإنسان، في حين أعلنت الأمم المتحدة عام 2009 ليكون عاما عالميا لتعليم حقوق الإنسان.

في ديسمبر 2011 أقرت الجمعية العامة للأمم المتحدة إعلانا بشأن التنقيف و التدريب في مجال حقوق الإنسان، والذي أصبح أحد المستندات العالمية الأساسية في هذا المجال يتضمن الاعلان مبادئ و التزامات لها صلة متعلقة بتدريس حقوق الإنسان. و توضح المادة الثانية أن التنقيف و التدريب في مجال حقوق الإنسان مسألة ضرورية لربح رهان احترام حقوق الإنسان و النهوض بها، بما يتوافق مع المبادئ العالمية مع عدم تجزئة حقوق الإنسان و الترابط فيما بينها.

حقوق الطفل هي واحدة من أولويات حقوق الإنسان الأساسية في السياسة الخارجية لسلوفينيا نظراً لحساسيتهم ، فان الأطفال لهم الحق الخاص في رعاية خاصة ومساعدة. و لذلك فان اتفاقية الأمم المتحدة على حقوق الطفل، تم التصديق عليها من كل بلاد العالم تقريباً ، هي متميزة من عدة أوجه . لأول مرة تنظر أداة عالمية قانونية إلى الأطفال، ليس فقط ككائنات لها حقوق و لكن كحاملين للحقوق والواجبات. محتوى هذه الاتفاقية متميز أيضا بشموليته، حيث ينظم كل الجوانب المرتبطة بحياة الطفل مدنية، سياسية، اجتماعية، اقتصادية و ثقافية بطريقة منهجية و مفهومة. وترتكز هذه الاتفاقية على أربعة مبادئ أساسية تتمثل في: (عدم التمييز ، والحق في الحياة، والحق في البقاء وفي التنمية، الحق في المشاركة). أنشأت الاتفاقية بروتوكولها الجوهريين الاختياريين، كما تبنت الجمعية العامة للأمم المتحدة بروتوكولا اختياريا ثالثا للاتفاقية في ديسمبر 2011 و الذي يسمح للأفراد بالتقدم، بشكاوى للجنة الأمم المتحدة الخاصة بحقوق الطفل.

يؤمن تطبيق حقوق الطفل بواسطة الدول الأطراف و من قبل المنظمات الدولية والأقليمية. و تحتاج المدارس و الجهات التعليمية أن تبذل أقصى طاقتها و فرصها لتعليم الأفراد حقوق الإنسان و الحريات الأساسية في الحياة اليومية. بخلاف المحتوى فان الأسلوب له نفس القدر من الأهمية و يجب أن يعمل على توصيل احترام حقوق الإنسان.

وضعت دولة سلوفينيا مشروعاً لمعالجة تعليم حقوق الإنسان مبنيًا على حقوق الطفل قدمته في أثناء إترؤسها لمنظمة الأمن والتعاون في 2005 و تم تنفيذه في منطقة منظمة الأمن و التعاون. و تم تنفيذ المشروع في بعض البلدان خلال رئاسة سلوفينيا للجنة وزراء مجلس أوروبا في عام 2009 ، وقد شاركت ست عشرة دولة في المشروع وتم ترجمة المواد التعليمية إلى ٧١ لغة.

وفقاً لاتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل، استناداً إلى الممارسة الجيدة للتدريس في المدارس السلوفانية وغيرها من الأماكن التي تم فيها تنفيذ المشروع، يسرنا أن نقدم لكم المواد التعليمية المفيدة بشأن حقوق الطفل المخصصة للأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين عشرة و اثني عشر. تستند المواد على اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل، و تتألف من بطاقات فلاش تحتوي على نصوص بسيطة عن حقوق الأطفال و ألبوم لتجميعها. يتسلم كل تلميذ ألبوما ويدررر بطاقات الفلاش المنفردة وفقاً لفصول منفصلة. بمجرد تجميعهم لكل البطاقات، يستطيع التلاميذ الاحتفاظ بالألبومات. ويستهدف كتيب المعلومات المعلمين لأنه يحتوي على مشورة عن كيفية ارشاد الموضوعات المعروضة على بطاقات الفلاش، و هي مصممة لمساعدة المعلمين على مناقشة الموضوعات و الحث على أنشطة مقابلة. كما يتضمن قائمة من التقنيات الممكنة لفريق العمل.

ويمكن تدريب المعلمين على استخدام تلك التقنيات في ندوات. و سوف تساعدكم المواد على استنباط النهج التعليمي الذي يجدونه الأنسب، مع الأخذ في الاعتبار الواجب حقوق الإنسان و حقوق الطفل- مثلاً مناقشة العلاقة بين الحقوق و المسؤوليات، شاملة أمثلة من الحياة اليومية و التفاعل المدرسي. يشمل الكتيب أيضاً نص اتفاقية الأمم المتحدة عن حقوق الطفل.

في 2005، قاد معهد البحوث التربوية في ليوبليانا دراسة تقييم على أساس دراسة استقصائية للمعلمين الذين يعملون في بيئات تم تنفيذ المشروع فيها. أشارت النتائج إلى أن التلاميذ الذين شاركوا في المشروع، كان هناك تحسن ملحوظ في فهمهم لحقوق الإنسان. كان التلاميذ أكثر قدرة على إدراك انتهاكات حقوق الإنسان في التفاعلات اليومية و كانوا أكثر حساسية بشكل عام لقضية حقوق الطفل. في نفس الوقت حقق نسبة كبيرة من المعلمين أنه من خلال مشاركتهم في المشروع، حصلوا على معارف إضافية من شأنها أن تمكنهم من المشاركة في مشاريع مماثلة لحقوق الإنسان في المستقبل، بما في ذلك المشاريع الخاصة بحقوق الطفل.

سنكون أكثر اهتماماً للتعرف على المزيد من تجربتك عن المشروع. مرفق طيه استبيان قصير. و نحن إذ نتطلع إلى تلقي رأيكم عن تجارب المعلمين و تعليقاتهم على الطريقة المقترحة للتثقيف في مجال حقوق الإنسان. أى أفكار أو اقتراحات بشأن طرق تدريس حقوق الإنسان و حقوق الطفل هي موضع ترحيب. سوف يساعدنا ذلك على تحسين طرق التدريس و المواد المُدرسة للأجيال المستقبلية. يمكن استخدام المواد التعليمية بوصفها أداة مكملة للطرق و الأدوات الموجودة بالفعل، أو كنهج مبتكر خارج المقررات الدراسية الرسمية.

تدريس حقوق الإنسان و حقوق الطفل ليست فقط التزامنا، بل هي تعطينا أيضاً الشعور بالرضا، حيث أننا نستطيع المساهمة في تنمية صحية لأجيال أصغر. ونحن نعتقد أن تدريس حقوق الإنسان يمكن أن يُنظر إليها كمشروع مشترك: بعملكم نحن نستثمر في أجيال المستقبل وأطفال اليوم. و إذ نأمل مخلصين أن تستمعوا بالمشاركة في هذا المشروع.

المنهجية تقنيات العمل الجماعي الممكنة

المناقشة:

تُعد المناقشات طريقة جيدة لكل من المعلم والتلميذ لاكتشاف مواقفهم تجاه بعض القضايا. ويعتبر ذلك أمراً بالغ الأهمية في تعليم حقوق الإنسان، وفضلاً عن معرفة الحقائق فإن التلاميذ بحاجة لاستكشاف و تحليل القضايا بأنفسهم. وتمثل الأخبار، الملصقات و دراسة الحالة أدوات مفيدة في إثارة النقاش. ابدأ النقاش بسؤالك «ما رأيك في...»

المجموعات الهامسة:

إنها طريقة مفيدة إذا لم تظهر أفكار خلال نقاش المجموعة ككل. اطلب من التلاميذ مناقشة المواضيع في أزواج لمدة دقيقة أو دقيقتين وبعد ذلك مشاركة أفكارهم مع باقي المجموعة. حينها ستجد الجو يضح بالحوارات والتلاميذ يهتمون بالأفكار.

مجموعات عمل صغيرة:

يختلف العمل ضمن مجموعات صغيرة عن العمل مع المجموعة ككل. يشجع هذا الأسلوب الجميع على المشاركة، ويساعد في تطوير العمل الجماعي التعاوني. سوف يعتمد حجم المجموعة على أشياء عملية مثل عدد التلاميذ وكذلك المساحة المتوفرة لديك. تتكون المجموعة الصغيرة من 2 إلى 3 تلاميذ، ولكن سيكون العمل أفضل بمجموعات تتكون من 6 إلى 8 تلاميذ. يمكن أن يمتد عمل مجموعات العمل الصغيرة إلى 51 دقيقة، ساعة أو يوم، حسب المهام الموكلة لهم.

إنه من النادر على المستوى الإنتاجي أن تخبر التلاميذ ببساطة بأن «يناقشوا القضية». مهما كان الموضوع، فإنه من الضرورة تحديد العمل بشكل واضح وكذلك أن يركز التلاميذ على العمل نحو هدف يتطلب منهم تقديم تغذية راجعة لكل المجموعة. على سبيل المثال حدد مهمة على شكل مشكلة تحتاج حل، أو سؤال يتطلب إجابة.

الصور: الرسومات والملصقات والرسوم المتحركة والصور الفوتوغرافية

إن الصورة أبلغ من ألف كلمة، تعد الصور المرئية أداة قوية لتقديم المعلومات وإثارة الاهتمام على حد سواء. نذكر أيضا أن الرسم هو وسيلة مهمة للتعبير عن النفس والتواصل، ليس فقط لمن يفضلون الأسلوب المرئي في التفكير، بل أيضا لمن هم غير قادرين على التعبير عن أنفسهم شفويا.

الإعلام: الصحف والإذاعة والتلفاز والانترنت

إن الإعلام هو مصدر مؤكد النجاح لمادة نقاش جيدة، إنه من الممتع دائما الاهتمام بمناقشة المحتوى وطريقة التقديم والتحليل بشكل متحيز ونمطي.

الأفلام، الفيديو والمسرحيات الإذاعية

تعد الأفلام، الفيديو، والمسرحيات الإذاعية وسائل قوية لتعليم حقوق الإنسان ومحبة لدى صغار السن. يجب أن يكون النقاش بعد متابعة فيلم نقطة بداية جيدة للمزيد من العمل. فالأشياء التي سيتم التحدث عنها هي رد الفعل الأولي للتلاميذ عن الفيلم، مدى صحته في «الحياة الواقعية»، وما إذا كانت الشخصيات صورت بواقعية، أو إذا كانت تحاول تأيد وجهة نظر سياسة أو أخلاقية محددة.

العصف الذهني

يقصد بالعصف الذهني طريقة للتعريف بموضوع جديد، لتشجيع الإبداع ولتوليد الكثير من الأفكار بسرعة شديدة. يمكن استخدامها لحل مشكلة محددة أو للإجابة على سؤال.

التعليمات:

- حدد القضية التي تحتاج إجراء عصف ذهني لها، و صغها في سؤال له العديد من الإجابات المحتملة.
- أكتب السؤال بحيث يراه الجميع .
- اطلب من التلاميذ المساهمة بأفكارهم ودون الأفكار بحيث يستطيع الجميع رؤيتها. يجب أن تكون هذه الأفكار كلمات مفردة أو عبارات قصيرة.
- أوقف العصف الذهني عند نفاذ الأفكار وبعد ذلك،
- قدم المقترحات وأطلب تعليقات.

لاحظ النقاط التالية:

- دون كل المقترحات الجديدة. غالبا ما تكون المقترحات الأكثر إبداعا هي الأكثر إفادة و أهمية!
- لا ينبغي لأحد التعليق أو الحكم على ما تم كتابته حتى النهاية أو أن يكرر الأفكار التي تم ذكرها.
- شجع الجميع على المشاركة.
- لا تقدم أفكارك إلا إذا كان ذلك ضروريا لتشجيع المجموعة.
- إذا كان أحد المقترحات غير واضح، فاطلب التوضيح.

الكتابة على الجدران:

هي أحد أشكال العصف الذهني. يدون التلاميذ أفكارهم على قطع ورق

صغيرة (على سبيل المثال عمل لاصقات) ويلصقوها على الحائط. تكمن مميزات هذه الطريقة في أن التلاميذ يستطيعون الجلوس مع أنفسهم و التفكير بهدوء قبل أن يتأثروا بأفكار الآخرين, ويمكن إعادة ترتيب هذه القطع الورقية للمساعدة في تجميع الأفكار.

دور مسرحي:

إن الدور المسرحي هو مسرحية قصيرة تؤدي من طرف التلاميذ. وعلى الرغم من أن الناس يعتمدون على خبراتهم في الحياة لتمثيل موقف، إلا أنها في الغالب تكون مرتجلة. حيث تهدف لتقديم ظروف حياة أو أحداث لم يعتد عليها التلاميذ. يمكن الدور المسرحي من استيعاب الموقف ويشجع على التعاطف نحو من يعيش ذلك.

- تختلف الأدوار المسرحية عن المحاكاة في أنه على الرغم من أن الأخيرة قد تتكون أيضا من مقاطع درامية صغيرة والتي عادة ما يتم كتابتها وهي لا تنطوي على نفس درجة الارتجال.
- تكمن قيمة الأدوار المسرحية في أنها تحاكي الحياة الواقعية. وقد تثير أسئلة ليس لها إجابات بسيطة, على سبيل المثال عن السلوك الحسن و الخاطئ للشخصية. لكسب المزيد من الأفكار والتقنيات المفيدة اطلب من التلاميذ عكس الأدوار.

يحتاج لعب أدوار المسرحية أن يجرى بحساسية. أولا: من الضروري أخذ التلاميذ وقتنا في النهاية ليخرجوا من الدور. ثانيا: يحتاج الجميع لأن يحترموا مشاعر الأفراد والهيكل الاجتماعي للمجموعة. على سبيل المثال: يجب أن يأخذ تمثيل مسرحية عن المعاقين في الاعتبار حقيقة وجود بعض التلاميذ الذين يعانون من إعاقات (قد لا تكون ظاهرة)

أو قد يكون لديهم أحد الأقارب أو الأصدقاء المعاقين لا يجب إيذاء مشاعرهم، مما قد يعرضهم للتهميش. إذا حدث ذلك فيجب أخذه بجدية (الاعتذار، إعادة توجيه القضية كمثال... إلخ). يجب أن تكون أيضا حذر جدا من التكرار. تجسد الأدوار المسرحية ما يفكر فيه المشاركون تجاه الأشخاص الآخرين من م على التمثيل أو محاكاتهم.

ويجعل ذلك الأنشطة أكثر متعة! وقد يكون من المفيد دائما أن تعالج قضية تستخلص المعلومات عن طريق طرح سؤال، «هل تعتقد أن الشخصية التي قمت بتمثيل دورها هي بالفعل كذلك؟». ومن الوسائل التربوية دائما أن تجعل التلاميذ مدركين للحاجة للاستقرار، والمراجعة النقدية للمعلومات. كما وأنه باستطاعتك سؤال المشاركين عن مصدر المعلومات التي يعتمدون عليها في تطوير الشخصية.

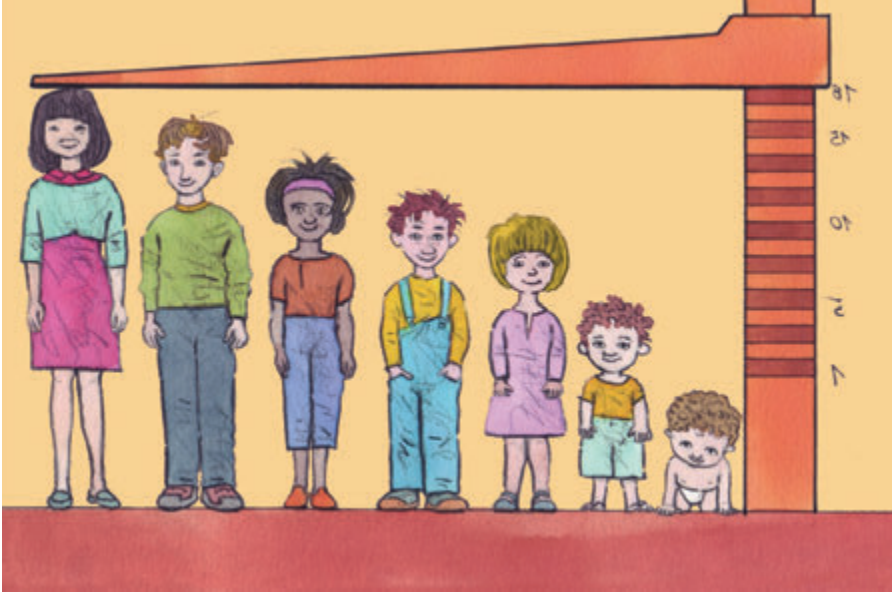
المحاكاة:

المحاكاة يمكن اعتبارها كامتداد للأدوار التمثيلية التي تشمل الجميع. فهي تمكن الأشخاص من تجربة المواقف الصعبة ولكن في جو آمن. تتطلب المحاكاة دائما مستوى من المشاركة العاطفية، والتي تجعل منها أدوات قوية. يتعلم التلاميذ ليس فقط بعقولهم وأيديهم ولكن أيضا بقلوبهم.

ويُعد استخلاص المعلومات على وجه الخصوص أمرا بالغ الأهمية بعد المحاكاة. يجب على الممثلين الحديث عن مشاعرهم، ولماذا اختاروا تلك الأفعال التي قاموا بها؟ وهل شعروا ببعض الظلم؟ وما هو مدى القبول لأي قرار تم إنجازه؟ يجب مساعدتهم لاستخلاص وجه الشبه بين ما تعرضوا له من تجارب وبين المواقف الواقعية في العالم



تنص إتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل على أن الطفل هو كل إنسان لم يتجاوز سن البلوغ.
نحن الأطفال لنا الحق في معرفة حقوقنا. جميع الدول ملزمة باحترام حقوق الطفل وحماية مصالحنا على المدى البعيد.



معلومات إضافية :

(المادة الأولى من إتفاقية حقوق الطفل)
يوضح المعلم للأطفال إتفاقية حقوق الطفل التي اعتمدها الجمعية العامة للأمم المتحدة. ويمكن للمعلم توضيح بعض الإهتمامات طويلة الأجل والتي تتمثل في بناء مواطنين ملتزمين بهذه الحقوق

نشاطات من الممكن تنفيذها: (مناقشة ووضع مسودات محتملة،
لملصق حقوقنا)

- ماذا يعني كونك إنسان ؟

- لماذا لدينا القوانين والقواعد؟
 - لماذا يوجد وثيقة خاصة بالأطفال تضمن حقوقهم؟
 - ما هي الحقوق التي تضمنها اتفاقية حقوق الطفل؟
 - أين أصبحنا على معرفة بهذه الحقوق؟
- « يمكن للأطفال سرد الحقوق التي يعرفونها على شكل مجموعات، وبعد الحصول على تقارير من جميع المجموعات يمكن عمل ملصق مشترك عن حقوق الطفل »
- أين سنطلع على هذه الحقوق؟
 - كيف و أين يمكننا الحصول على معلومات إضافية عن حقوقنا؟
 - ما هي اهتماماتنا على المدى البعيد؟
 - (يحدد الأطفال اهتماماتهم ويقارنوها مع بعضهم البعض)

نحن الأطفال لنا الحق في الحياة والتواجد والتطور. ولنا الحق في الحصول على الغذاء الكافي ومياه شرب نظيفة.



معلومات إضافية :

(المواد رقم 6 ورقم 27 من اتفاقية حقوق الطفل)
يتمتع هذا الحق بأهمية خاصة وتعاملت معه الجمعية العامة للأمم المتحدة بعناية خاصة. يستطيع المعلم توضيح مسؤولية المسؤولين العاميين والسلطات في ضمان هذه الحقوق .

نشاطات من الممكن تنفيذها: (الكتابة على الجدران والمناقشة)

- ما هو المطلوب من أجل تنمية الطفل (الأمن والغذاء والمياه والتعليم)؟
- ماذا تعني عبارة (غذاء كافي) و (مياه شرب نظيف) ؟
- لماذا هذا الحق هو في غاية الأهمية؟
- هل تعرف حالات يكون فيها هذا الحق غير مكفول للأطفال (أين)؟
- على من تقع مسؤولية مساعدتهم وبأي طريقة نستطيع مساعدتهم ؟

حين نولد، لنا الحق في الحصول على اسم وجنسية بغض النظر عن مكان وجودنا.



معلومات إضافية :

(المادة رقم 7 ورقم 8 من اتفاقية حقوق الطفل)

يناقش المعلم أهمية الأسماء كجزء من هوية الإنسان. وبعد مناقشة الأسماء المحلية يجوز مناقشة الأسماء العالمية وموضوع المواطنة .

نشاطات من الممكن تنفيذها : (مناقشة أمام خريطة العالم : يعرض المعلم منطقة المنظمة التي تتكون من 55 بلد على الأطفال، ويخبر الأطفال في كل مكان بضرورة تعلم حقوق الأطفال « لكل فرد الحق في الاسم والمواطنة» ، ويقدم بعض الحالات والأمثلة).

- ماذا يعني اسمك ؟
- هل تعرف أطفال ليس لديهم اسم أو مواطنة؟ هل سمعت عن أطفال ليس لديهم شهادات ميلاد ؟ ولماذا هذا الأمر سلبي من وجهة نظرك؟

نحن الأطفال لنا الحق في الحياة مع والدينا و عائلتنا أو مع من يرعانا
الرعاية المناسبة.



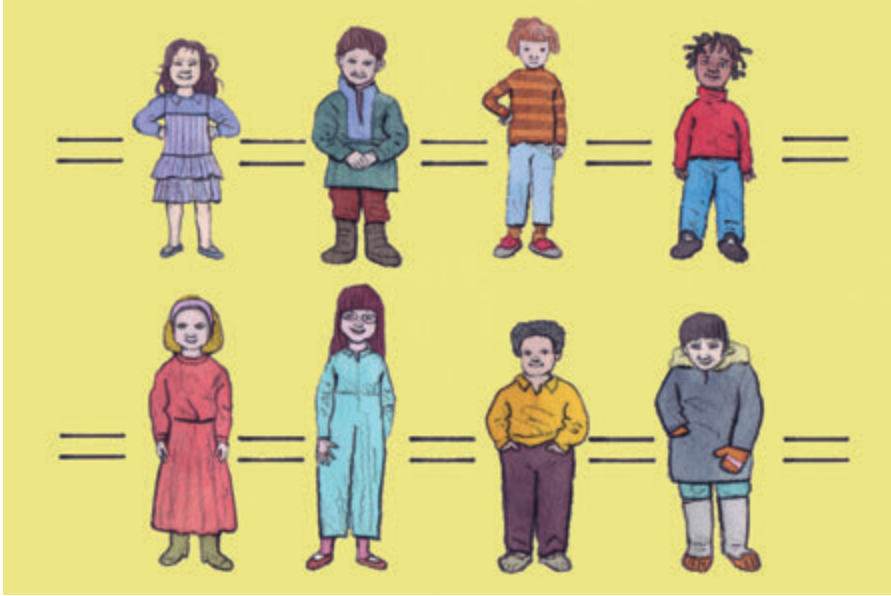
معلومات إضافية :

(المادة رقم 5، ورقم 9، ورقم 18 من اتفاقية حقوق الطفل)
هذا المبدأ من أفضل الاهتمامات لدى الأطفال يمكن إلقاء الضوء عليه،
هذا الحق تم الإسهاب في شرحه في بند رقم 3 من اتفاقية حقوق الطفل.
لضمان أمن الطفل وأفضل الاهتمامات لديه، إنه من المناسب في بعض
الأحيان أن يكون الطفل بعيداً عن ولي أمره .

نشاطات من الممكن تنفيذها: (المجموعات الهامسة والمناقشة)

- ما أنواع العائلات التي تعرفها؟ (أحجام مختلفة من العائلات، أعداد
مختلفة من الأبناء، عائلات بولي أمر واحد، العائلات الممتدة
(الأجيال الممتدة).
- ماذا تعني أن يقوم الوالدين أو أولياء الأمر أن يرعونا بشكل مناسب؟
ما هي الوسائل أو طرق العناية؟
- من الذي يعتني بك الآن؟

لا احد يملك الحق في التمييز ضد الأطفال على أساس الجنس، العرق، اللغة، الدين، القومية أو الأصل.



معلومات إضافية :

مادة رقم 2 من اتفاقية حقوق الطفل تركز الصكوك القانونية الدولية بما في ذلك اتفاقية حقوق الطفل على مبدأ عدم التمييز. ووفقا لهذه الاتفاقية يحق لكل الأطفال أن يتمتعوا بكافة حقوقهم وحياتهم

نشاطات من الممكن تنفيذها: (يمكن استخدام المناقشات وبعض المعلومات الإعلامية)

- يحفز المعلم التلاميذ على التفكير بصوت عالي عن التمييز الموجودة في العالم من حيث (العرق، اللغة، الدين، الأمم والمجموعات العرقية التي يعرفونها)
- يجب توجيه النقاش نحو الأخذ في الاعتبار المساواة واحترام الاختلافات وحقيقة أنه يوجد في كل مكان شخص مختلف
- أين توجد الاختلافات بيننا؟ (على سبيل المثال في الفصل)
- في أي مدى نتشابه فيما بيننا؟

نحن الأطفال لنا الحق في التعليم والتعليم الأساسي المجاني.



معلومات إضافية:

مادة رقم 28 و رقم 29 من اتفاقية حقوق الطفل
يستند ضمان هذا الحق على مبدأ تكافؤ الفرص

نشاطات من الممكن تنفيذها: (مجموعات عمل صغيرة، مناقشة)

- لماذا يعتبر التعليم مهم ؟
- هل كل الأطفال من هم بسنك يذهبون إلى المدارس ؟
- هل هناك أحد لا يذهب إلى المدرسة؟ ولماذا؟ (هنا، في مكان ما آخر، أو في الخارج)
- كيف يمكنك أن تضمن أن جميع الأطفال في هذا العالم سيكون بمقدورهم أن يحصلوا على التعليم الأساسي؟ ولماذا يعتبر التعليم الأساسي مهماً؟

اسمعونا، نحن الأطفال، لدينا الحق في التعبير عن آرائنا.



معلومات إضافية:

مادة رقم 12، 13، 14، 15، 17 من اتفاقية حقوق الطفل بالإضافة إلى حق التعبير، يكفل للأطفال الحق في جميع الحقوق والحريات المدنية مثل حرية تكوين الجمعيات، والتفكير، والضمير، والدين وحرية الإطلاع على المعلومات

نشاطات من الممكن تنفيذها: مناقشة قضية مختارة (يمكن استخدام أفلام

، مقاطع فيديو، مسرحيات إذاعية)

- الجميع يخبر رأيه بشأن قضية يتم اختيارها، يجب على الجميع أن يستمعوا لبعضهم البعض
- ناقش: لماذا يكون من المهم التعبير عن الذات والاستماع للآخرين
- كيف يمكن لك جذب البالغين ليستمعوا لرأيك؟
- لماذا تعتبر الحقوق المدنية مهمة؟

نحن الأطفال لنا الحق في الحصول على خدمات الرعاية الصحية.



معلومات إضافية:

مادة رقم 24 من اتفاقية حقوق الطفل

نشاطات من الممكن تنفيذها: (أداء أدوار مسرحية والكتابة لوح الكتابة والمناقشة)

- يذكر كل طفل أسماء لأمراض تحتاج رعاية طبية, يمكن للأطفال لعب دور المرضى والأطباء، وعلى الأستاذ أن يقوم بكتابة أسماء الأمراض التي اقترحوها على لوح الكتابة
- ناقش: هل هذا هناك احترام للحق في الرعاية الصحية للأطفال؟ إذا كان الجواب لا فمن هو المسؤول عن ضمان هذا الحق للأطفال؟

الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة لهم الحق في تلقي رعاية خاصة.



معلومات إضافية:

مادة رقم 23 من اتفاقية حقوق الطفل يشرح المعلم للأطفال لماذا يحتاج الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة عناية خاصة وكيف يختلف الأطفال في بعض الأحيان بسبب كيفية ولادتهم أو بسبب بعض الأشياء التي تحدث لهم

نشاطات من الممكن تنفيذها: (مناقشة)

- من هم الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة؟ (ضع قائمة بأنواع الإعاقات وأيضاً الإعاقات الخفية، والإعاقات الجسدية، والإعاقات النفسية والإعاقات الاجتماعية)
- كيف يمكن لهؤلاء الأطفال الحصول على الرعاية الخاصة التي يحتاجونها؟
- كيف يمكن مساعدتهم لعيش حياة اجتماعية طبيعية والمشاركة في فصل طبيعي اعتيادي؟

نحن الأطفال إن كنا لاجئين أو مغتربين في دول أخرى فإن لنا الحق في الرعاية والحماية المناسبة.



معلومات إضافية :

مادة رقم 20 ورقم 22 من اتفاقية حقوق الطفل

نشاطات من الممكن تنفيذها: (مناقشة)

- من هم اللاجئين؟ طالبي اللجوء؟ و مغتربين؟
- هل تعرف بعضهم؟ من أين هم؟
- ماذا يحتاجون بالدرجة الأولى؟ من يستطيع مساعدتهم؟ وكيف؟
- كيف نستطيع مساعدتهم (إذا جاء أحدهم أو إذا كان موجود بيننا بالفعل)؟

نحن الأطفال لنا الحق في الراحة، اللعب و المشاركة في أنشطة ترفيهية.



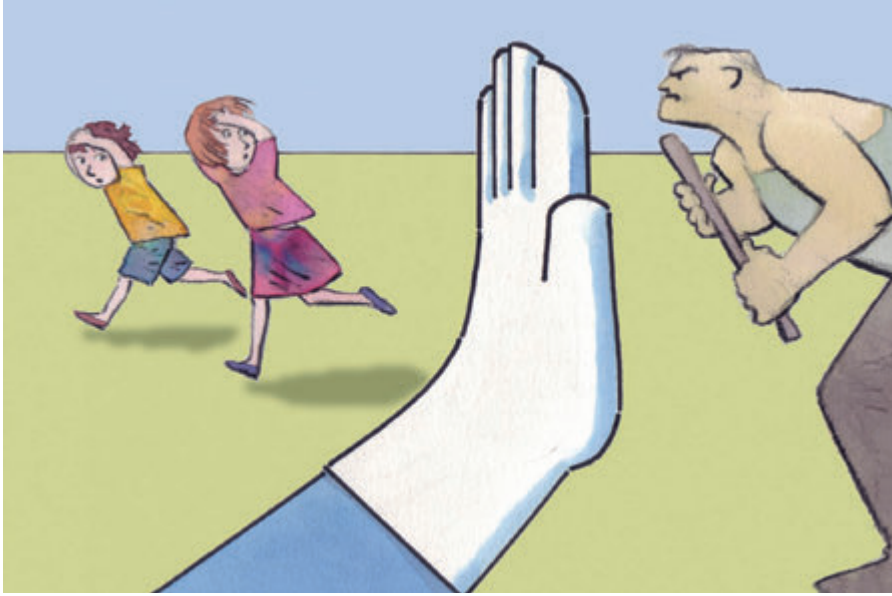
معلومات إضافية:

مادة رقم 31 من اتفاقية حقوق الطفل

نشاطات من الممكن تنفيذها: رسم ومناقشة، وعرض الرسومات (على سبيل المثال في الفصل، في المدرسة)

- يرسم الأطفال ما يحبون عمله في وقت الفراغ
- يعرض كل طفل رسوماته ويقوم بوصفها
- يقوم المعلم بوضع أفضل الرسومات في قائمة على السبورة
- يقوم المعلم بقيادة مناقشة حول موضوع ما هو وقت الفراغ ولماذا هو مهم؟

نحن الأطفال لنا الحق في الحماية ضد كل أشكال العنف والإيذاء الجسدي (الاضطهاد).



معلومات إضافية:

مادة رقم 33، رقم 34، رقم 35، رقم 36، رقم 37 و بند رقم 38 من اتفاقية حقوق الطفل

نشاطات من الممكن تنفيذها: (مناقشة وكتابة على الحائط)

- ما هي أنواع العنف الذي تعرفه (نفسي وجسدي) ؟
- من هم الأشخاص العنيفين ؟ ومن هم الضحايا ؟
- من هو المخول بحماية الأطفال من العنف ؟

نحن الأطفال لا يمكن استخدامنا كقوى عاملة رخيصة، وبخاصة ليس على حساب تعليمنا.



معلومات إضافية:

مادة رقم 32 من اتفاقية حقوق الطفل يجب أن يتأكد المعلمين من كون الأطفال على دراية وفهم بالفرق بين الأعمال الروتينية التي تتعلق بمسؤولياتهم كونهم أعضاء في العائلة وبين استغلالهم

نشاطات من الممكن تنفيذها: (مناقشة)

- هل تقومون أيها الأطفال بالمساعدة بالمنزل وما هو نوع الأنشطة التي تقومون بها؟
- هل تعرفون أطفال لا يذهبون للمدارس لأنهم أُجبروا على العمل؟
- ما هي الحقوق التي حرم منها هؤلاء الأطفال؟



اتفاقية حقوق الطفل

اعتمدت وعرضت للتوقيع والتصديق والانضمام بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 52/44 المؤرخ في 20 تشرين الثاني/نوفمبر 1989 تاريخ بدء النفاذ: 2 أيلول/سبتمبر 1990، وفقا للمادة 49

الديباجة

إن الدول الأطراف في هذه الاتفاقية، إذ ترى أنه وفقا للمبادئ المعلنة في ميثاق الأمم المتحدة، يشكل الاعتراف بالكرامة المتأصلة لجميع أعضاء الأسرة البشرية وبحقوقهم المتساوية وغير القابلة للتصرف، أساس الحرية والعدالة والسلام في العالم، وإذا تضع في اعتبارها أن شعوب الأمم المتحدة قد أكدت من جديد في الميثاق إيمانها بالحقوق الأساسية للإنسان وبكرامة الفرد وقدره، وعقدت العزم على أن تدفع بالرقى الاجتماعي قدما وترفع مستوى الحياة في جو من الحرية أفسح، وإذا تدرك أن الأمم المتحدة قد أعلنت، في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وفي العهدين الدوليين الخاصين بحقوق الإنسان، أن لكل إنسان حق التمتع بجميع الحقوق والحريات الواردة في تلك الصكوك، دون أي نوع من أنواع التمييز كالتمييز بسبب العنصر أو اللون أو الجنس أو اللغة أو الدين أو الرأي السياسي أو غيره أو الأصل القومي أو الاجتماعي أو الثروة أو المولد أو أي وضع آخر، واتفقت على ذلك، وإذ تشير إلى أن الأمم المتحدة قد أعلنت في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان أن للطفولة الحق في رعاية ومساعدة خاصتين، واقتناعا منها

بأن الأسرة، باعتبارها الوحدة الأساسية للمجتمع والبيئة الطبيعية لنمو ورفاهية جميع أفرادها وبخاصة الأطفال، ينبغي أن تولى الحماية والمساعدة اللازمتين لتتمكن من الاضطلاع الكامل بمسؤولياتها داخل المجتمع،

وإذ تقر بأن الطفل، كي تترعرع شخصيته ترعرعا كاملا ومتناسقا، ينبغي أن ينشأ في بيئة عائلية في جو من السعادة والمحبة والتفاهم، وإذ ترى أنه ينبغي إعداد الطفل إعدادا كاملا ليحيا حياة فردية في المجتمع وتربيته بروح المثل العليا المعلنة في ميثاق الأمم المتحدة، وخصوصا بروح السلم والكرامة والتسامح والحرية والمساواة والإخاء، وإذ تضع في اعتبارها أن الحاجة إلى توفير رعاية خاصة للطفل قد ذكرت في إعلان جنيف لحقوق الطفل لعام 1924 وفي إعلان حقوق الطفل الذي اعتمده الجمعية العامة في 20 تشرين الثاني/1959 والمعترف به في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وفي العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (ولاسيما في المادتين 23 و 24) وفي العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (ولا سيما في المادة 10) وفي النظم الأساسية والصكوك ذات الصلة للوكالات المتخصصة والمنظمات الدولية المعنية بخير الطفل،

وإذ تضع في اعتبارها «أن الطفل، بسبب عدم نضجه البدني والعقلي، يحتاج إلى إجراءات وقاية ورعاية خاصة، بما في ذلك حماية قانونية مناسبة، قبل الولادة وبعدها» وذلك كما جاء في إعلان حقوق الطفل، وإذ تشير إلى أحكام الإعلان المتعلق بالمبادئ الاجتماعية والقانونية المتصلة بحماية الأطفال ورعايتهم، مع الاهتمام الخاص بالحضانة والتبني على الصعيدين الوطني والدولي، وإلى قواعد الأمم المتحدة الدنيا النموذجية لإدارة شؤون قضاء الأحداث (قواعد بكين)، وإلى الإعلان بشأن حماية النساء والأطفال أثناء الطوارئ والمنازعات المسلحة، وإذ تسلّم بأن ثمة، في جميع بلدان العالم، أطفالا يعيشون في ظروف

صعبة للغاية، وبأن هؤلاء الأطفال يحتاجون إلى مراعاة خاصة،
وإذ تأخذ في الاعتبار الواجب أهمية تقاليد كل شعب وقيمه الثقافية لحماية
الطفل وترعرعه ترعرعا متناسقا،
وإذا تترك أهمية التعاون الدولي لتحسين ظروف معيشة الأطفال في كل
بلد، ولا سيما في البلدان النامية،

قد اتفقت على ما يلي:

الجزء الأول

المادة 1

لأغراض هذه الاتفاقية، يعنى الطفل كل إنسان لم يتجاوز الثامنة عشرة،
ما لم يبلغ سن الرشد قبل ذلك بموجب القانون المنطبق عليه.

المادة 2

1. تحترم الدول الأطراف الحقوق الموضحة في هذه الاتفاقية وتضمنها
لكل طفل يخضع لولايتها دون أي نوع من أنواع التمييز، بغض النظر
عن عنصر الطفل أو والديه أو الوصي القانوني عليه أو لونهم أو جنسهم
أو لغتهم أو دينهم أو رأيهم السياسي أو غيره أو أصلهم القومي أو الإثني
أو الاجتماعي، أو ثروتهم، أو عجزهم أو مولدهم أو أي وضع آخر.
2. تتخذ الدول الأطراف جميع التدابير المناسبة لتكفل للطفل الحماية من
جميع أشكال التمييز أو العقاب القائمة على أساس مركز والدي الطفل أو
الأوصياء القانونيين عليه أو أعضاء الأسرة أو أنشطتهم أو آرائهم المعبر
عنها أو معتقداتهم.

المادة 3

1. في جميع الإجراءات التي تتعلق بالأطفال، سواء قامت بها مؤسسات

الرعاية الاجتماعية العامة أو الخاصة، أو المحاكم أو السلطات الإدارية أو الهيئات التشريعية، يولي الاعتبار الأول لمصالح الطفل الفضلى.

2. تتعهد الدول الأطراف بأن تضمن للطفل الحماية والرعاية اللازمين لرفاهه، مراعية حقوق وواجبات والديه أو أوصيائه أو غيرهم من الأفراد المسؤولين قانوناً عنه، وتتخذ، تحقيقاً لهذا الغرض، جميع التدابير التشريعية والإدارية الملائمة.

3. تكفل الدول الأطراف أن تتقيد المؤسسات والإدارات والمرافق المسؤولة عن رعاية أو حماية الأطفال بالمعايير التي وضعتها السلطات المختصة، ولا سيما في مجالي السلامة والصحة وفي عدد موظفيها وصلاحياتهم للعمل، وكذلك من ناحية كفاءة الإشراف.

المادة 4

تتخذ الدول الأطراف كل التدابير التشريعية والإدارية وغيرها من التدابير الملائمة لإعمال الحقوق المعترف بها في هذه الاتفاقية. وفيما يتعلق بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، تتخذ الدول الأطراف هذه التدابير إلى أقصى حدود مواردها المتاحة، وحيثما يلزم، في إطار التعاون الدولي.

المادة 5

تحترم الدول الأطراف مسؤوليات وحقوق وواجبات الوالدين أو، عند الاقتضاء، أعضاء الأسرة الموسعة أو الجماعة حسبما ينص عليه العرف المحلي، أو الأوصياء أو غيرهم من الأشخاص المسؤولين قانوناً عن الطفل، في أن يوفروا بطريقة تتفق مع قدرات الطفل المتطورة، التوجيه والإرشاد الملائمين عند ممارسة الطفل الحقوق المعترف بها في هذه الاتفاقية.

المادة 6

1. تعترف الدول الأطراف بأن لكل طفل حقا أصيلا في الحياة.
2. تكفل الدول الأطراف إلى أقصى حد ممكن بقاء الطفل ونموه.

المادة 7

1. يسجل الطفل بعد ولادته فوراً ويكون له الحق منذ ولادته في اسم والحق في اكتساب جنسية، ويكون له قدر الإمكان، الحق في معرفة والديه وتلقى رعايتهما.
2. تكفل الدول الأطراف أعمال هذه الحقوق وفقا لقانونها الوطني والتزاماتها بموجب الصكوك الدولية المتصلة بهذا الميدان، ولاسيما حيثما يعتبر الطفل عديم الجنسية في حال عدم القيام بذلك.

المادة 8

1. تتعهد الدول الأطراف باحترام حق الطفل في الحفاظ على هويته بما في ذلك جنسيته، واسمه، وصلاته العائلية، على النحو الذي يقره القانون، وذلك دون تدخل غير شرعي.
2. إذا حرم أي طفل بطريقة غير شرعية من بعض أو كل عناصر هويته، تقدم الدول الأطراف المساعدة والحماية المناسبين من أجل الإسراع بإعادة إثبات هويته.

المادة 9

1. تضمن الدول الأطراف عدم فصل الطفل عن والديه على كره منهما، إلا عندما تقرر السلطات المختصة، رهنا بإجراء إعادة نظر قضائية، وفقا للقوانين والإجراءات المعمول بها، أن هذا الفصل ضروري لصون مصالح الطفل الفضلى. وقد يلزم مثل هذا القرار في حالة معينة مثل حالة إساءة الوالدين معاملة الطفل أو إهمالهما له، أو عندما يعيش الوالدان منفصلين ويتعين اتخاذ قرار بشأن محل إقامة الطفل.

2. في أية دعاوى تقام عملاً بالفقرة 1 من هذه المادة، تتاح لجميع الأطراف المعنية الفرصة للاشتراك في الدعوى والإفصاح عن وجهات نظرها.

3. تحترم الدول الأطراف حق الطفل المنفصل عن والديه أو عن أحدهما في الاحتفاظ بصورة منتظمة بعلاقات شخصية واتصالات مباشرة بكلا والديه، إلا إذا تعارض ذلك مع مصالح الطفل الفضلى.

4. في الحالات التي ينشأ فيها هذا الفصل عن أي إجراء اتخذته دولة من الدول الأطراف، مثل تعريض أحد الوالدين أو كليهما أو الطفل للاحتجاز أو الحبس أو النفي أو الترحيل أو الوفاة (بما في ذلك الوفاة التي تحدث لأي سبب أثناء احتجاز الدولة الشخص)، تقدم تلك الدولة الطرف عند الطلب، للوالدين أو الطفل، أو عند الاقتضاء، لعضو آخر من الأسرة، المعلومات الأساسية الخاصة بمحل وجود عضو الأسرة الغائب (أو أعضاء الأسرة الغائبين) إلا إذا كان تقديم هذه المعلومات ليس لصالح الطفل. وتضمن الدول الأطراف كذلك أن لا تترتب على تقديم مثل هذا الطلب، في حد ذاته، أي نتائج ضارة للشخص المعنى (أو الأشخاص المعنيين).

المادة 10

1. وفقاً للالتزام الواقع على الدول الأطراف بموجب الفقرة 1 من المادة 9، تنظر الدول الأطراف في الطلبات التي يقدمها الطفل أو والداه لدخول دولة طرف أو مغادرتها بقصد جمع شمل الأسرة، بطريقة إيجابية وإنسانية وسريعة. وتكفل الدول الأطراف كذلك ألا تترتب على تقديم طلب من هذا القبيل نتائج ضارة على مقدمي الطلب وعلى أفراد أسرهم.

2. للطفل الذي يقيم والداه في دولتين مختلفتين الحق في الاحتفاظ بصورة منتظمة بعلاقات شخصية واتصالات مباشرة بكلا والديه، إلا في ظروف

استثنائية. وتحقيقا لهذه الغاية ووفقا للالتزام الدول الأطراف بموجب الفقرة 2 من المادة 9، تحترم الدول الأطراف حق الطفل ووالديه في مغادرة أي بلد، بما في ذلك بلدهم هم، وفي دخول بلدهم. ولا يخضع الحق في مغادرة أي بلد إلا للقيود التي ينص عليها القانون والتي تكون ضرورية لحماية الأمن الوطني، أو النظام العام، أو الصحة العامة، أو الآداب العامة أو حقوق الآخرين وحياتهم وتكون متفقة مع الحقوق الأخرى المعترف بها في هذه الاتفاقية.

المادة 11

1. تتخذ الدول الأطراف تدابير لمكافحة نقل الأطفال إلى الخارج وعدم عودتهم بصورة غير مشروعة.
2. وتحقيقا لهذا الغرض، تشجع الدول الأطراف عقد اتفاقات ثنائية أو متعددة الأطراف أو الانضمام إلى اتفاقات قائمة.

المادة 12

1. تكفل الدول الأطراف في هذه الاتفاقية للطفل القادر على تكوين آرائه الخاصة حق التعبير عن تلك الآراء بحرية في جميع المسائل التي تمس الطفل، وتولى آراء الطفل الاعتبار الواجب وفقا لسن الطفل ونضجه.
2. ولهذا الغرض، تتاح للطفل، بوجه خاص، فرصة الاستماع إليه في أي إجراءات قضائية وإدارية تمس الطفل، إما مباشرة، أو من خلال ممثل أو هيئة ملائمة، بطريقة تتفق مع القواعد الإجرائية للقانون الوطني.

المادة 13

1. يكون للطفل الحق في حرية التعبير، ويشمل هذا الحق حرية طلب جميع أنواع المعلومات والأفكار وتلقيها وإذاعتها، دون أي اعتبار

للحدود، سواء بالقول أو الكتابة أو الطباعة، أو الفن، أو بأية وسيلة أخرى يختارها الطفل.

2. يجوز إخضاع ممارسة هذا الحق لبعض القيود، بشرط أن ينص القانون عليها وأن تكون لازمة لتأمين ما يلي:

- (أ) احترام حقوق الغير أو سمعتهم، أو،
(ب) حماية الأمن الوطني أو النظام العام، أو الصحة العامة أو الآداب العامة.

المادة 14

1. تحترم الدول الأطراف حق الطفل في حرية الفكر والوجدان والدين.
2. تحترم الدول الأطراف حقوق وواجبات الوالدين وكذلك، تبعاً للحالة، الأوصياء القانونيين عليه، في توجيه الطفل في ممارسة حقه بطريقة تتسجم مع قدرات الطفل المتطورة.
3. لا يجوز أن يخضع الإجهار بالدين أو المعتقدات إلا للقيود التي ينص عليها القانون واللازمة لحماية السلامة العامة أو النظام أو الصحة أو الآداب العامة أو الحقوق والحريات الأساسية للآخرين.

المادة 15

1. تعترف الدول الأطراف بحقوق الطفل في حرية تكوين الجمعيات وفي حرية الاجتماع السلمي.
2. لا يجوز تقييد ممارسة هذه الحقوق بأية قيود غير القيود المفروضة طبقاً للقانون والتي تقتضيها الضرورة في مجتمع ديمقراطي لصيانة الأمن الوطني أو السلامة العامة أو النظام العام، أو لحماية الصحة العامة أو الآداب العامة أو لحماية حقوق الغير وحررياتهم.

المادة 16

1. لا يجوز أن يجرى أي تعرض تعسفي أو غير قانوني للطفل في حياته الخاصة أو أسرته أو منزله أو مراسلاته، ولا أي مساس غير قانوني بشرفه أو سمعته.
2. للطفل حق في أن يحميه القانون من مثل هذا التعرض أو المساس.

المادة 17

- تعترف الدول الأطراف بالوظيفة الهامة التي تؤديها وسائل الإعلام وتضمن إمكانية حصول الطفل على المعلومات والمواد من شتى المصادر الوطنية والدولية، وبخاصة تلك التي تستهدف تعزيز رفاهيته الاجتماعية والروحية والمعنوية وصحته الجسدية والعقلية، وتحقيقاً لهذه الغاية، تقوم الدول الأطراف بما يلي:
- (أ) تشجيع وسائل الإعلام على نشر المعلومات والمواد ذات المنفعة الاجتماعية والثقافية للطفل ووفقاً لروح المادة 29،
 - (ب) تشجيع التعاون الدولي في إنتاج وتبادل ونشر هذه المعلومات والمواد من شتى المصادر الثقافية والوطنية والدولية،
 - (ج) تشجيع إنتاج كتب الأطفال ونشرها،
 - (د) تشجيع وسائل الإعلام على إيلاء عناية خاصة للاحتياجات اللغوية للطفل الذي ينتمي إلى مجموعة من مجموعات الأقليات أو إلى السكان الأصليين،
 - (هـ) تشجيع وضع مبادئ توجيهية ملائمة لوقاية الطفل من المعلومات والمواد التي تضر بصالحه، مع وضع أحكام المادتين 13 و 17 في الاعتبار.

المادة 18

1. تبذل الدول الأطراف قصارى جهدها لضمان الاعتراف بالمبدأ القائل إن كلا الوالدين يتحملان مسؤوليات مشتركة عن تربية الطفل ونموه. وتقع علي عاتق الوالدين أو الأوصياء القانونيين، حسب الحالة، المسؤولية الأولى عن تربية الطفل ونموه. وتكون مصالح الطفل الفضلى موضع اهتمامهم الأساسي.
2. في سبيل ضمان وتعزيز الحقوق المبينة في هذه الاتفاقية، على الدول الأطراف في هذه الاتفاقية أن تقدم المساعدة الملائمة للوالدين وللأوصياء القانونيين في الاضطلاع بمسؤوليات تربية الطفل وعليها أن تكفل تطوير مؤسسات ومرافق وخدمات رعاية الأطفال.
3. تتخذ الدول الأطراف كل التدابير الملائمة لتضمن لأطفال الوالدين العاملين حق الانتفاع بخدمات ومرافق رعاية الطفل التي هم مؤهلون لها.

المادة 19

1. تتخذ الدول الأطراف جميع التدابير التشريعية والإدارية والاجتماعية والتعليمية الملائمة لحماية الطفل من كافة أشكال العنف أو الضرر أو الإساءة البدنية أو العقلية والإهمال أو المعاملة المنطوية على إهمال، وإساءة المعاملة أو الاستغلال، بما في ذلك الإساءة الجنسية، وهو في رعاية الوالد (الوالدين) أو الوصي القانوني (الأوصياء القانونيين) عليه، أو أي شخص آخر يتعهد الطفل برعايته.
2. ينبغي أن تشمل هذه التدابير الوقائية، حسب الاقتضاء، إجراءات فعالة لوضع برامج اجتماعية لتوفير الدعم اللازم للطفل ولأولئك الذين يتعهدون الطفل برعايتهم، وكذلك للأشكال الأخرى من الوقاية، ولتحديد حالات إساءة معاملة الطفل المذكورة حتى الآن والإبلاغ عنها والإحالة بشأنها والتحقيق فيها ومعالجتها ومتابعتها وكذلك لتدخل القضاء حسب الاقتضاء.

المادة 20

1. للطفل المحروم بصفة مؤقتة أو دائمة من بيئته العائلية أو الذي لا يسمح له، حفاظا على مصلحة الفضلي، بالبقاء في تلك البيئة، الحق في حماية ومساعدة خاصتين توفرهما الدولة.
2. تضمن الدول الأطراف، وفقا لقوانينها الوطنية، رعاية بديلة لمثل هذا الطفل.
3. يمكن أن تشمل هذه الرعاية، في جملة أمور، الحضانة، أو الكفالة الواردة في القانون الإسلامي، أو التبني، أو، عند الضرورة، الإقامة في مؤسسات مناسبة لرعاية الأطفال. وعند النظر في الحلول، ينبغي إيلاء الاعتبار الواجب لاستصواب الاستمرارية في تربية الطفل ولخلفية الطفل الإثنية والدينية والثقافية واللغوية.

المادة 21

- تضمن الدول التي تقر و/أو تجيز نظام التبني إيلاء مصالح الطفل الفضلى الاعتبار الأول والقيام بما يلي:
- (أ) تضمن ألا تصرح بتبني الطفل إلا السلطات المختصة التي تحدد، وفقا للقوانين والإجراءات المعمول بها وعلى أساس كل المعلومات ذات الصلة الموثوق بها، أن التبني جائز نظرا لحالة الطفل فيما يتعلق بالوالدين والأقارب والأوصياء القانونيين وأن الأشخاص المعنيين، عند الاقتضاء، قد أعطوا عن علم موافقتهم على التبني على أساس حصولهم على ما قد يلزم من المشورة،
 - (ب) تعترف بأن التبني في بلد آخر يمكن اعتباره وسيلة بديلة لرعاية الطفل، إذا تعذرت إقامة الطفل لدى أسرة حاضنة أو متبنية، أو إذا تعذرت العناية به بأي طريقة ملائمة في وطنه،
 - (ج) تضمن، بالنسبة للتبني في بلد آخر، أن يستفيد الطفل من ضمانات

ومعايير تعادل تلك القائمة فيما يتعلق بالتبني الوطني،
(د) تتخذ جميع التدابير المناسبة كي تضمن، بالنسبة للتبني في بلد آخر،
أن عملية التبني لا تعود على أولئك المشاركين فيها بكسب مالي غير
مشروع،
(هـ) تعزز، عند الاقتضاء، أهداف هذه المادة بعقد ترتيبات أو اتفاقات
ثنائية أو متعددة الأطراف، وتسعى، في هذا الإطار، إلى ضمان أن يكون
تبني الطفل في بلد آخر من خلال السلطات أو الهيئات المختصة.

المادة 22

1. تتخذ الدول الأطراف في هذه الاتفاقية التدابير الملائمة لتكفل للطفل
الذي يسعى للحصول على مركز لاجئ، أو الذي يعتبر لاجئا وفقا
للقوانين والإجراءات الدولية أو المحلية المعمول بها، سواء صحبه أو
لم يصحبه والذاه أو أي شخص آخر، تلقى الحماية والمساعدة الإنسانية
المناسبتين في التمتع بالحقوق المنطبقة الموضحة في هذه الاتفاقية وفي
غيرها من الصكوك الدولية الإنسانية أو المتعلقة بحقوق الإنسان التي
تكون الدول المذكورة أطرافا فيها.

2. ولهذا الغرض، توفر الدول الأطراف، حسب ما تراه مناسبا، التعاون
في أي جهود تبذلها الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الحكومية الدولية
المختصة أو المنظمات غير الحكومية المتعاونة مع الأمم المتحدة، لحماية
طفل كهذا ومساعدته، وللبحث عن والدي طفل لاجئ لا يصحبه أحد
أو عن أي أفراد آخرين من أسرته، من أجل الحصول على المعلومات
اللازمة لجمع شمل أسرته، وفي الحالات التي يتعذر فيها العثور على
الوالدين أو الأفراد الآخرين لأسرته، يمنح الطفل ذات الحماية الممنوحة
لأي طفل آخر محروم بصفة دائمة أو مؤقتة من بيئته العائلية لأي سبب،
كما هو موضح في هذه الاتفاقية.

المادة 23

1. تعترف الدول الأطراف بوجود تمتع الطفل المعوق عقليا أو جسديا بحياة كاملة وكريمة، في ظروف تكفل له كرامته وتعزز اعتماده على النفس وتيسر مشاركته الفعلية في المجتمع.
2. تعترف الدول الأطراف بحق الطفل المعوق في التمتع برعاية خاصة وتشجع وتكفل للطفل المؤهل لذلك والمسؤولين عن رعايته، رهنا بتوفر الموارد، تقديم المساعدة التي يقدم عنها طلب، والتي تتلاءم مع حالة الطفل وظروف والديه أو غيرهما ممن يرعونهم.
3. إدراكا للاحتياجات الخاصة للطفل المعوق، توفر المساعدة المقدمة وفقا للفقرة 2 من هذه المادة مجانا كلما أمكن ذلك، مع مراعاة الموارد المالية للوالدين أو غيرهما ممن يقومون برعاية الطفل، وينبغي أن تهدف إلى ضمان إمكانية حصول الطفل المعوق فعلا على التعليم والتدريب، وخدمات الرعاية الصحية، وخدمات إعادة التأهيل، والإعداد لممارسة عمل، والفرص الترفيهية وتلقيه ذلك بصورة تؤدي إلى تحقيق الاندماج الاجتماعي للطفل ونموه الفردي، بما في ذلك نموه الثقافي والروحي، على أكمل وجه ممكن.
4. على الدول الأطراف أن تشجع، بروح التعاون الدولي، تبادل المعلومات المناسبة في ميدان الرعاية الصحية الوقائية والعلاج الطبي والنفسي والوظيفي للأطفال المعوقين، بما في ذلك نشر المعلومات المتعلقة بمناهج إعادة التأهيل والخدمات المهنية وإمكانية الوصول إليها، وذلك بغية تمكين الدول الأطراف من تحسين قدراتها ومهاراتها وتوسيع خبرتها في هذه المجالات. وتراعى بصفة خاصة، في هذا الصدد، احتياجات البلدان النامية.

المادة 24

1. تعترف الدول الأطراف بحق الطفل في التمتع بأعلى مستوى صحي يمكن بلوغه وبحقه في مرافق علاج الأمراض وإعادة التأهيل الصحي. وتبذل الدول الأطراف قصارى جهدها لتضمن ألا يحرم أي طفل من حقه في الحصول على خدمات الرعاية الصحية هذه.
2. تتابع الدول الأطراف أعمال هذا الحق كاملا وتتخذ، بوجه خاص، التدابير المناسبة من أجل:
 - (أ) خفض وفيات الرضع والأطفال،
 - (ب) كفالة توفير المساعدة الطبية والرعاية الصحية اللازمين لجميع الأطفال مع التشديد على تطوير الرعاية الصحية الأولية،
 - (ج) مكافحة الأمراض وسوء التغذية حتى في إطار الرعاية الصحية الأولية، عن طريق أمور منها تطبيق التكنولوجيا المتاحة بسهولة وعن طريق توفير الأغذية المغذية الكافية ومياه الشرب النقية، آخذة في اعتبارها أخطار تلوث البيئة ومخاطره،
 - (د) كفالة الرعاية الصحية المناسبة للأمهات قبل الولادة وبعدها،
 - (هـ) كفالة تزويد جميع قطاعات المجتمع، ولا سيما الوالدين والطفل، بالمعلومات الأساسية المتعلقة بصحة الطفل وتغذيته، ومزايا الرضاعة الطبيعية، ومبادئ حفظ الصحة والإصحاح البيئي، والوقاية من الحوادث، وحصول هذه القطاعات على تعليم في هذه المجالات ومساعدتها في الاستفادة من هذه المعلومات،
 - (و) تطوير الرعاية الصحية الوقائية والإرشاد المقدم للوالدين، والتعليم والخدمات المتعلقة بتنظيم الأسرة.
3. تتخذ الدول الأطراف جميع التدابير الفعالة والملائمة بغية إلغاء الممارسات التقليدية التي تضر بصحة الأطفال.
4. تتعهد الدول الأطراف بتعزيز وتشجيع التعاون الدولي من أجل

التوصل بشكل تدريجي إلى الأعمال الكامل للحق المعترف به في هذه المادة. وتراعى بصفة خاصة احتياجات البلدان النامية في هذا الصدد.

المادة 25

تعترف الدول الأطراف بحق الطفل الذي تودعه السلطات المختصة لأغراض الرعاية أو الحماية أو علاج صحته البدنية أو العقلية في مراجعة دورية للعلاج المقدم للطفل ولجميع الظروف الأخرى ذات الصلة بإيداعه.

المادة 26

1. تعترف الدول الأطراف لكل طفل بالحق في الانتفاع من الضمان الاجتماعي، بما في ذلك التأمين الاجتماعي، وتتخذ التدابير اللازمة لتحقيق الأعمال الكامل لهذا الحق وفقا لقانونها الوطني.

2. ينبغي منح الإعانات، عند الاقتضاء، مع مراعاة موارد وظروف الطفل والأشخاص المسؤولين عن إعالة الطفل، فضلا عن أي اعتبار آخر ذي صلة بطلب يقدم من جانب الطفل أو نيابة عنه للحصول على إعانات.

المادة 27

1. تعترف الدول الأطراف بحق كل طفل في مستوى معيشي ملائم لنموه البدني والعقلي والروحي والمعنوي والاجتماعي.

2. يتحمل الوالدان أو أحدهما أو الأشخاص الآخرون المسؤولون عن الطفل، المسؤولية الأساسية عن القيام، في حدود إمكانياتهم المالية وقدراتهم، بتأمين ظروف المعيشة اللازمة لنمو الطفل.

3. تتخذ الدول الأطراف، وفقا لظروفها الوطنية وفي حدود إمكانياتها،

التدابير الملائمة من أجل مساعدة الوالدين وغيرهما من الأشخاص المسؤولين عن الطفل، علي أعمال هذا الحق وتقدم عند الضرورة المساعدة المادية وبرامج الدعم، ولا سيما فيما يتعلق بالتغذية والكساء والإسكان.

4. تتخذ الدول الأطراف كل التدابير المناسبة لكفالة تحصيل نفقة الطفل من الوالدين أو من الأشخاص الآخرين المسؤولين ماليا عن الطفل، سواء داخل الدولة الطرف أو في الخارج. وبوجه خاص، عندما يعيش الشخص المسؤول ماليا عن الطفل في دولة أخرى غير الدولة التي يعيش فيها الطفل، تشجع الدول الأطراف الانضمام إلى اتفاقات دولية أو إبرام اتفاقات من هذا القبيل، وكذلك اتخاذ ترتيبات أخرى مناسبة.

المادة 28

1. تعترف الدول الأطراف بحق الطفل في التعليم، وتحقيقا للإعمال الكامل لهذا الحق تدريجيا وعلى أساس تكافؤ الفرص، تقوم بوجه خاص بما يلي:

- (أ) جعل التعليم الابتدائي إلزاميا ومتاحا مجانا للجميع،
- (ب) تشجيع تطوير شتى أشكال التعليم الثانوي، سواء العام أو المهني، وتوفيرها وإتاحتها لجميع الأطفال، واتخاذ التدابير المناسبة مثل إدخال مجانية التعليم وتقديم المساعدة المالية عند الحاجة إليها،
- (ج) جعل التعليم العالي، بشتى الوسائل المناسبة، متاحا للجميع على أساس القدرات،
- (د) جعل المعلومات والمبادئ الإرشادية التربوية والمهنية متوفرة لجميع الأطفال وفي متناولهم،
- (هـ) اتخاذ تدابير لتشجيع الحضور المنتظم في المدارس والتقليل من معدلات ترك الدراسة.

2. تتخذ الدول الأطراف كافة التدابير المناسبة لضمان إدارة النظام في المدارس على نحو يتماشى مع كرامة الطفل الإنسانية ويتوافق مع هذه الاتفاقية.

3. تقوم الدول الأطراف في هذه الاتفاقية بتعزيز وتشجيع التعاون الدولي في الأمور المتعلقة بالتعليم، وبخاصة بهدف الإسهام في القضاء على الجهل والأمية في جميع أنحاء العالم وتيسير الوصول إلى المعرفة العلمية والتقنية وإلى وسائل التعليم الحديثة. وتراعى بصفة خاصة احتياجات البلدان النامية في هذا الصدد.

المادة 29

1. توافق الدول الأطراف على أن يكون تعليم الطفل موجهاً نحو:
 - (أ) تنمية شخصية الطفل ومواهبه وقدراته العقلية والبدنية إلى أقصى إمكاناتها،
 - (ب) تنمية احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية والمبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة،
 - (ج) تنمية احترام ذوى الطفل وهويته الثقافية ولغته وقيمة الخاصة، والقيم الوطنية للبلد الذي يعيش فيه الطفل والبلد الذي نشأ فيه في الأصل والحضارات المختلفة عن حضارته،
 - (د) إعداد الطفل لحياة تستشعر المسؤولية في مجتمع حر، بروح من التفاهم والسلم والتسامح والمساواة بين الجنسين والصداقة بين جميع الشعوب والجماعات الإثنية والوطنية والدينية والأشخاص الذين ينتمون إلى السكان الأصليين،
 - (هـ) تنمية احترام البيئة الطبيعية.

2. ليس في نص هذه المادة أو المادة 28 ما يفسر على أنه تدخل في حرية الأفراد والهيئات في إنشاء المؤسسات التعليمية وإدارتها، رهنا

على الدوام بمراعاة المبادئ المنصوص عليها في الفقرة 1 من هذه المادة وباشتراط مطابقة التعليم الذي توفره هذه المؤسسات للمعايير الدنيا التي قد تضعها الدولة.

المادة 30

في الدول التي توجد فيها أقليات إثنية أو دينية أو لغوية أو أشخاص من السكان الأصليين، لا يجوز حرمان الطفل المنتمى لتلك الأقليات أو لأولئك السكان من الحق في أن يتمتع، مع بقية أفراد المجموعة، بثقافته، أو الاجتهاد بدينه وممارسة شعائره، أو استعمال لغته.

المادة 31

1. تعترف الدول الأطراف بحق الطفل في الراحة ووقت الفراغ، ومزاولة الألعاب وأنشطة الاستجمام المناسبة لسنه والمشاركة بحرية في الحياة الثقافية وفي الفنون.
2. تحترم الدول الأطراف وتعزز حق الطفل في المشاركة الكاملة في الحياة الثقافية والفنية وتشجع على توفير فرص ملائمة ومتساوية للنشاط الثقافي والفني والاستجمام وأنشطة أوقات الفراغ.

المادة 32

1. تعترف الدول الأطراف بحق الطفل في حمايته من الاستغلال الاقتصادي ومن أداء أي عمل يرجح أن يكون خطيرا أو أن يمثل إعاقة لتعليم الطفل، أو أن يكون ضارا بصحة الطفل أو بنموه البدني، أو العقلي، أو الروحي، أو المعنوي، أو الاجتماعي.
2. تتخذ الدول الأطراف التدابير التشريعية والإدارية والاجتماعية والتربوية التي تكفل تنفيذ هذه المادة. ولهذا الغرض، ومع مراعاة أحكام

الصكوك الدولية الأخرى ذات الصلة، تقوم الدول الأطراف بوجه خاص بما يلي:

- (أ) تحديد عمر أدنى أو أعمار دنيا للالتحاق بعمل،
- (ب) وضع نظام مناسب لساعات العمل وظروفه،
- (ج) فرض عقوبات أو جزاءات أخرى مناسبة لضمان بغية إنفاذ هذه المادة بفعالية.

المادة 33

تتخذ الدول الأطراف جميع التدابير المناسبة، بما في ذلك التدابير التشريعية والإدارية والاجتماعية والتربوية، لوقاية الأطفال من الاستخدام غير المشروع للمواد المخدرة والمواد المؤثرة على العقل، وحسبما تحددت في المعاهدات الدولية ذات الصلة، ولمنع استخدام الأطفال في إنتاج مثل هذه المواد بطريقة غير مشروعة والاتجار بها

المادة 34

تتعهد الدول الأطراف بحماية الطفل من جميع أشكال الاستغلال الجنسي والانتهاك الجنسي. ولهذه الأغراض تتخذ الدول الأطراف، بوجه خاص، جميع التدابير الملائمة الوطنية والثنائية والمتعددة الأطراف لمنع:

- (أ) حمل أو إكراه الطفل على تعاطي أي نشاط جنسي غير مشروع،
- (ب) الاستخدام الاستغلالي للأطفال في الدعارة أو غيرها من الممارسات الجنسية غير المشروعة،
- (ج) الاستخدام الاستغلالي للأطفال في العروض والمواد الداعرة.

المادة 35

تتخذ الدول الأطراف جميع التدابير الملائمة الوطنية والثنائية والمتعددة

الأطراف لمنع اختطاف الأطفال أو بيعهم أو الاتجار بهم لأي غرض من الأغراض أو بأي شكل من الأشكال.

المادة 36

تحمي الدول الأطراف الطفل من سائر أشكال الاستغلال الضارة بأي جانب من جوانب رفاهة الطفل.

المادة 37

تكفل الدول الأطراف:

- (أ) ألا يعرض أي طفل للتعذيب أو لغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة. ولا تفرض عقوبة الإعدام أو السجن مدى الحياة بسبب جرائم يرتكبها أشخاص تقل أعمارهم عن ثماني عشرة سنة دون وجود إمكانية للإفراج عنهم،
- (ب) ألا يحرم أي طفل من حريته بصورة غير قانونية أو تعسفية. ويجب أن يجرى اعتقال الطفل أو احتجازه أو سجنه وفقاً للقانون ولا يجوز ممارسته إلا كملجأ أخير ولأقصر فترة زمنية مناسبة،
- (ج) يعامل كل طفل محروم من حريته بإنسانية واحترام للكرامة المتأصلة في الإنسان، وبطريقة تراعى احتياجات الأشخاص الذين بلغوا سنه. وبوجه خاص، يفصل كل طفل محروم من حريته عن البالغين، ما لم يعتبر أن مصلحة الطفل تقتضي خلاف ذلك، ويكون له الحق في البقاء على اتصال مع أسرته عن طريق المراسلات والزيارات، إلا في الظروف الاستثنائية،
- (د) يكون لكل طفل محروم من حريته الحق في الحصول بسرعة على مساعدة قانونية وغيرها من المساعدة المناسبة، فضلاً عن الحق في الطعن في شرعية حرمانه من الحرية أمام محكمة أو سلطة مختصة

مستقلة ومحايده أخرى، وفي أن يجرى البت بسرعة في أي إجراء من هذا القبيل.

المادة 38

1. تتعهد الدول الأطراف بأن تحترم قواعد القانون الإنساني الدولي المنطبقة عليها في المنازعات المسلحة وذات الصلة بالطفل وأن تضمن احترام هذه القواعد.
2. تتخذ الدول الأطراف جميع التدابير الممكنة عمليا لكي تضمن ألا يشترك الأشخاص الذين لم يبلغ سنهم خمس عشرة سنة اشتراكا مباشرا في الحرب.
3. تمتنع الدول الأطراف عن تجنيد أي شخص لم تبلغ سنه خمس عشرة سنة في قواتها المسلحة. وعند التجنيد من بين الأشخاص الذين بلغت سنهم خمس عشرة سنة ولكنها لم تبلغ ثماني عشرة سنة، يجب على الدول الأطراف أن تسعى لإعطاء الأولوية لمن هم أكبر سنا.
4. تتخذ الدول الأطراف، وفقا لالتزاماتها بمقتضى القانون الإنساني الدولي بحماية السكان المدنيين في المنازعات المسلحة، جميع التدابير الممكنة عمليا لكي تضمن حماية ورعاية الأطفال المتأثرين بنزاع مسلح.

المادة 39

تتخذ الدول الأطراف كل التدابير المناسبة لتشجيع التأهيل البدني والنفسي وإعادة الاندماج الاجتماعي للطفل الذي يقع ضحية أي شكل من أشكال الإهمال أو الاستغلال أو الإساءة، أو التعذيب أو أي شكل آخر من أشكال المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، أو المنازعات المسلحة. ويجرى هذا التأهيل وإعادة الاندماج هذه في بيئة تعزز صحة الطفل، واحترامه لذاته، وكرامته.

المادة 40

1. تعترف الدول الأطراف بحق كل طفل يدعي أنه انتهك قانون العقوبات أو يتهم بذلك أو يثبت عليه ذلك في أن يعامل بطريقة تتفق مع رفع درجة إحساس الطفل بكرامته وقدره، وتعزز احترام الطفل لما للآخرين من حقوق الإنسان والحريات الأساسية وتراعي سن الطفل واستصواب تشجيع إعادة اندماج الطفل وقيامه بدور بناء في المجتمع.

2. وتحقيقاً لذلك، ومع مراعاة أحكام الصكوك الدولية ذات الصلة، تكفل الدول الأطراف، بوجه خاص، ما يلي:

(أ) عدم إدعاء انتهاك الطفل لقانون العقوبات أو اتهامه بذلك أو إثبات ذلك عليه بسبب أفعال أو أوجه قصور لم تكن محظورة بموجب القانون الوطني أو الدولي عند ارتكابها،

(ب) يكون لكل طفل يدعي بأنه انتهك قانون العقوبات أو يتهم بذلك الضمانات التالية على الأقل:

«1» افتراض براءته إلى أن تثبت إدانته وفقاً للقانون،

«2» إخطاره فوراً ومباشرة بالتهم الموجهة إليه، عن طريق والديه أو الأوصياء القانونيين عليه عند الاقتضاء، والحصول على مساعدة قانونية أو غيرها من المساعدة الملائمة لإعداد وتقديم دفاعه،

«3» قيام سلطة أو هيئة قضائية مختصة ومستقلة ونزيهة بالفصل في دعواه دون تأخير في محاكمة عادلة وفقاً للقانون، بحضور مستشار قانوني أو بمساعدة مناسبة أخرى وبحضور والديه أو الأوصياء القانونيين عليه، ما لم يعتبر أن ذلك في غير مصلحة الطفل الفضلى، ولا سيما إذا أخذ في الحسبان سنه أو حالته،

«4» عدم إكراهه على الإدلاء بشهادة أو الاعتراف بالذنب، واستجواب أو تأمين استجواب الشهود المناهضين وكفالة اشتراك واستجواب الشهود لصالحه في ظل ظروف من المساواة،

«5» إذا اعتبر أنه انتهك قانون العقوبات، تأمين قيام سلطة مختصة أو هيئة قضائية مستقلة ونزيهة أعلى وفقا للقانون بإعادة النظر في هذا القرار وفي أية تدابير مفروضة تبعا لذلك،

«6» الحصول على مساعدة مترجم شفوي مجانا إذا تعذر على الطفل فهم اللغة المستعملة أو النطق بها،

«7» تأمين احترام حياته الخاصة تماما اثناء جميع مراحل الدعوى.

3. تسعى الدول الأطراف لتعزيز إقامة قوانين وإجراءات وسلطات ومؤسسات منطبقة خصيصا على الأطفال الذين يدعى أنهم انتهكوا قانون العقوبات أو يتهمون بذلك أو يثبت عليهم ذلك، وخاصة القيام بما يلي:
(أ) تحديد سن دنيا يفترض دونها أن الأطفال ليس لديهم الأهلية لانتهاك قانون العقوبات،

(ب) استصواب اتخاذ تدابير عند الاقتضاء لمعاملة هؤلاء الأطفال دون اللجوء إلى إجراءات قضائية، شريطة أن تحترم حقوق الإنسان والضمانات القانونية احترام كاملا.

4. تتاح ترتيبات مختلفة، مثل أوامر الرعاية والإرشاد والإشراف، والمشورة، والاختبار، والحضانة، وبرامج التعليم والتدريب المهني وغيرها من بدائل الرعاية المؤسسية، لضمان معاملة الأطفال بطريقة تلائم رفاههم وتتناسب مع ظروفهم وجرمهم على السواء.

المادة 41

ليس في هذه الاتفاقية ما يمس أي أحكام تكون أسرع إفضاء إلى أعمال حقوق الطفل والتي قد ترد في:

(أ) قانون دولة طرف، أو،

(ب) القانون الدولي الساري على تلك الدولة.

الجزء الثاني

المادة 42

تعهد الدول الأطراف بأن تنشر مبادئ الاتفاقية وأحكامها على نطاق واسع بالوسائل الملائمة والفعالة، بين الكبار والأطفال على السواء.

المادة 43

1. تنشأ لغرض دراسة التقدم الذي أحرزته الدول الأطراف في استيفاء تنفيذ الالتزامات التي تعهدت بها في هذه الاتفاقية لجنة معنية بحقوق الطفل تضطلع بالوظائف المنصوص عليها فيما يلي.
2. تتألف اللجنة من عشرة خبراء من ذوى المكانة الخلقية الرفيعة والكفاءة المعترف بها في الميدان الذي تغطيه هذه الاتفاقية. وتنتخب الدول الأطراف أعضاء اللجنة من بين رعاياها ويعمل هؤلاء الأعضاء بصفتهم الشخصية، ويولى الاعتبار للتوزيع الجغرافي العادل وكذلك للنظم القانونية الرئيسية.
3. ينتخب أعضاء اللجنة بالاقتراع السري من قائمة أشخاص ترشحهم الدول الأطراف، ولكل دولة طرف أن ترشح شخصا واحدا من بين رعاياها.
4. يجرى الانتخاب الأول لعضوية اللجنة بعد ستة أشهر على الأكثر من تاريخ بدء نفاذ هذه الاتفاقية وبعد ذلك مرة كل سنتين. ويوجه الأمين العام للأمم المتحدة قبل أربعة أشهر على الأقل من تاريخ كل انتخاب رسالة إلى الدول الأطراف يدعوها فيها إلى تقديم ترشيحاتها في غضون شهرين. ثم يعد الأمين العام قائمة مرتبة ترتيبا ألفبائيا بجميع الأشخاص المرشحين على هذا النحو مبينا الدول الأطراف التي رشحتهم، ويبلغها إلى الدول الأطراف في هذه الاتفاقية.

5. تجرى الانتخابات في اجتماعات للدول الأطراف يدعو الأمين العام إلي عقدها في مقر الأمم المتحدة. وفي هذه الاجتماعات، التي يشكل حضور ثلثي الدول الأطراف فيها نصاباً قانونياً لها، يكون الأشخاص المنتخبون لعضوية اللجنة هم الذين يحصلون على أكبر عدد من الأصوات وعلى الأغلبية المطلقة لأصوات ممثلي الدول الأطراف الحاضرين المصوتين.
6. ينتخب أعضاء اللجنة لمدة أربع سنوات. ويجوز إعادة انتخابهم إذا جرى ترشيحهم من جديد. غير أن مدة ولاية خمسة من الأعضاء المنتخبين في الانتخاب الأول تنتضي بانقضاء سنتين، وبعد الانتخاب الأول مباشرة يقوم رئيس الاجتماع باختيار أسماء هؤلاء الأعضاء الخمسة بالقرعة.
7. إذا توفى أحد أعضاء اللجنة أو استقال أو أعلن لأي سبب آخر أنه غير قادر على تأدية مهام اللجنة، تعين الدولة الطرف التي قامت بترشيح العضو خبيراً آخر من بين رعاياها ليكمل المدة المتبقية من الولاية، رهناً بموافقة اللجنة.
8. تضع اللجنة نظامها الداخلي.
9. تنتخب اللجنة أعضاء مكتبها لفترة سنتين.
10. تعقد اجتماعات اللجنة عادة في مقر الأمم المتحدة أو في أي كان مناسب آخر تحدده اللجنة. وتجتمع اللجنة عادة مرة في السنة وتحدد مدة اجتماعات اللجنة، ويعاد النظر فيها، إذا اقتضى الأمر، في اجتماع للدول الأطراف في هذه الاتفاقية، رهناً بموافقة الجمعية العامة.
11. يوفر الأمين العام للأمم المتحدة ما يلزم من موظفين ومرافق لاضطلاع اللجنة بصورة فعالة بوظائفها بموجب هذه الاتفاقية.
12. يحصل أعضاء اللجنة المنشأة بموجب هذه الاتفاقية، بموافقة الجمعية العامة، على مكافآت من موارد الأمم المتحدة، وفقاً لما قد تقرره الجمعية العامة من شروط وأحكام.

المادة 44

1. تتعهد الدول الأطراف بأن تقدم إلى اللجنة، عن طريق الأمين العام للأمم المتحدة، تقارير عن التدابير التي اعتمدها لإنفاذ الحقوق المعترف بها في هذه الاتفاقية وعن التقدم المحرز في التمتع بتلك الحقوق:
(أ) في غضون سنتين من بدء نفاذ هذه الاتفاقية بالنسبة للدولة الطرف المعنية،
(ب) وبعد ذلك مرة كل خمس سنوات.
2. توضح التقارير المعدة بموجب هذه المادة العوامل والصعاب التي تؤثر على درجة الوفاء بالالتزامات المتعهد بها بموجب هذه الاتفاقية إن وجدت مثل هذه العوامل والصعاب. ويجب أن تشمل التقارير أيضا على معلومات كافية توفر للجنة فهما شاملا لتنفيذ الاتفاقية في البلد المعنى.
3. لا حاجة بدولة طرف قدمت تقريرا أوليا شاملا إلى اللجنة أن تكرر، في ما تقدمه من تقارير لاحقة وفقا للفقرة 1 (ب) من هذه المادة، المعلومات الأساسية التي سبق لها تقديمها.
4. يجوز للجنة أن تطلب من الدول الأطراف معلومات إضافية ذات صلة بتنفيذ الاتفاقية.
5. تقدم اللجنة إلى الجمعية العامة كل سنتين، عن طريق المجلس الاقتصادي والاجتماعي، تقارير عن أنشطتها.
6. تتيح الدول الأطراف تقاريرها على نطاق واسع للجمهور في بلدانها.

المادة 45

- لدم تنفيذ الاتفاقية علي نحو فعال وتشجيع التعاون الدولي في الميدان الذي تغطيه الاتفاقية:
- (أ) يكون من حق الوكالات المتخصصة ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة وغيرها من أجهزة الأمم المتحدة أن تكون ممثلة لدى النظر في تنفيذ

ما يدخل في نطاق ولايتها من أحكام هذه الاتفاقية. وللجنة أن تدعو الوكالات المتخصصة ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة والهيئات المختصة الأخرى، حسبما تراه ملائماً، لتقديم مشورة خبرائها بشأن تنفيذ الاتفاقية في المجالات التي تدخل في نطاق ولاية كل منها. وللجنة أن تدعو الوكالات المتخصصة ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة وغيرها من أجهزة الأمم المتحدة لتقديم تقارير عن تنفيذ الاتفاقية في المجالات التي تدخل في نطاق أنشطتها،

(ب) تحيل اللجنة، حسبما تراه ملائماً، إلى الوكالات المتخصصة ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة والهيئات المختصة الأخرى أية تقارير من الدول الأطراف تتضمن طلباً للمشورة أو المساعدة التقنيتين، أو تشير إلى حاجتها لمثل هذه المشورة أو المساعدة، مصحوبة بملاحظات اللجنة واقتراحاتها بصدد هذه الطلبات أو الإشارات، إن وجدت مثل هذه الملاحظات والاقتراحات،

(ج) يجوز للجنة أن توصي بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام إجراء دراسات بالنيابة عنها عن قضايا محددة تتصل بحقوق الطفل،

(د) يجوز للجنة أن تقدم اقتراحات وتوصيات عامة تستند إلى معلومات تلقتها عملاً بالمادتين 44، 45 من هذه الاتفاقية. وتحال مثل هذه الاقتراحات والتوصيات العامة إلى أية دولة طرف معنية، وتبلغ للجمعية العامة مصحوبة بتعليقات الدول الأطراف. إن وجدت.

الجزء الثالث

المادة 46

يفتح باب التوقيع على هذه الاتفاقية لجميع الدول.

المادة 47

تخضع هذه الاتفاقية للتصديق. وتودع صكوك التصديق لدى الأمين العام للأمم المتحدة.

المادة 48

يظل باب الانضمام إلى هذه الاتفاقية مفتوحاً لجميع الدول. وتودع صكوك الانضمام لدى الأمين العام للأمم المتحدة.

المادة 49

1. يبدأ نفاذ هذه الاتفاقية في اليوم الثلاثين الذي يلي تاريخ إيداع صك التصديق أو الانضمام العشرين لدى الأمين العام للأمم المتحدة.
2. الدول التي تصدق على هذه الاتفاقية أو تنضم إليها بعد إيداع صك التصديق أو الانضمام العشرين، يبدأ نفاذ الاتفاقية إزاءها في اليوم الثلاثين الذي يلي تاريخ إيداع هذه الدولة صك تصديقها أو انضمامها.

المادة 50

1. يجوز لأي دولة طرف أن تقترح إدخال تعديل وأن تقدمه إلى الأمين العام للأمم المتحدة. ويقوم الأمين العام عندئذ بإبلاغ الدول الأطراف بالتعديل المقترح مع طلب بإخطاره بما إذا كانت هذه الدول تحبذ عقد مؤتمر للدول الأطراف للنظر في الاقتراحات والتصويت عليها. وفي حالة تأييد ثلث الدول الأطراف على الأقل، في غضون أربعة أشهر من تاريخ هذا التبليغ، عقد هذا المؤتمر، يدعو الأمين العام إلى عقده تحت رعاية الأمم المتحدة. ويقدم أي تعديل تعتمد أغلبية من الدول الأطراف الحاضرة والمصوتة في المؤتمر إلى الجمعية العامة لإقراره.
2. يبدأ نفاذ أي تعديل يتم اعتماده وفقاً للفقرة 1 من هذه المادة عندما تقره

الجمعية العامة للأمم المتحدة وتقبله الدول الأطراف في هذه الاتفاقية بأغلبية الثلثين.

3. تكون التعديلات، عند بدء نفاذها، ملزمة للدول الأطراف التي قبلتها وتبقى الدول الأطراف الأخرى ملزمة بأحكام هذه الاتفاقية وبأية تعديلات سابقة تكون قد قبلتها.

المادة 51

1. يتلقى الأمين للأمم المتحدة نص التحفظات التي تبديها الدول وقت التصديق أو الانضمام، ويقوم بتعميمها على جميع الدول.
2. لا يجوز إبداء أي تحفظ يكون منافيا لهدف هذه الاتفاقية وغرضها.
3. يجوز سحب التحفظات في أي وقت بتوجيه إشعار بهذا المعنى إلى الأمين العام للأمم المتحدة، الذي يقوم عندئذ بإبلاغ جميع الدول به. ويصبح هذا الإشعار نافذ المفعول اعتبارا من تاريخ تلقيه من قبل الأمين العام.

المادة 52

يجوز لأي دولة طرف أن تنسحب من هذه الاتفاقية بإشعار خطى ترسله إلى الأمين العام للأمم المتحدة. ويصبح الانسحاب نافذا بعد مرور سنة على تاريخ تسلم الأمين العام هذا الإشعار.

المادة 53

يعين الأمين العام للأمم المتحدة وديعا لهذه الاتفاقية.

المادة 54

يودع أصل هذه الاتفاقية التي تتساوى في الحجية نصوصها بالأسبانية

والإنجليزية والروسية والصينية والعربية والفرنسية، لدى الأمين العام للأمم المتحدة. وإثباتنا لذلك، قام المفوضون الموقعون أدناه، المخولون حسب الأصول من جانب حكوماتهم، بالتوقيع على هذه الاتفاقية.



**MEDNARODNO RAZVOJNO
SODELOVANJE SLOVENIJE**
SLOVENIA'S DEVELOPMENT
COOPERATION

Ministrstvo za zunanje zadeve Republike Slovenije
Ministry of Foreign Affairs of the Republic of Slovenia

حقوقنا

هي أداة تعليمية لتعلم المزيد عن حقوق الطفل

للأطفال من سن 10 - 12 سنة.

نشرت من قبل:
وزارة خارجية جمهورية سلوفينيا
وعنوانها

Prešernova 25
1000 Ljubljana
Slovenia

تأليف:

بلانكا يمينشك
ليانا كالمينا
اندريا بارليه لاکوتا
زوران بافلوفيتش
ميتيا زاردوتش

تصوير: ماتياچ شميت
تصميم: جوران ايفاشيتش

ترجمه: جابر المصري
مراجعة: نتاليا المنصور

ليوبليانا، 2013